

## مؤتمر ماس 2003

## تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقاته بالدول العربية

شكل انعقاد الندوة العلمية لمناقشة نتائج البرنامج البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقاته بالدول العربية والإسلامية في مدينة رام الله بتاريخ 10-11/6/2003 تحت رعاية الرئيس ياسر عرفات، وبحضور 350 شخصية من قيادات السلطة التنفيذية والتشريعية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين، وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، وممثلي الدول والمؤسسات المانحة، الحدث العلمي الفلسطيني الأبرز خلال العام 2003.

فقد افتتح الندوة رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس بكلمة شاملة، حدد فيها توجهات حكومته لبناء اقتصاد فلسطيني حر وفعال متحرر من التبعية، قادر على الاستجابة لاحتياجات المواطنين الأساسية، وتأمينها، والتأسيس التنموي السليم للدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، والتأهل التدريجي للانفتاح على الاقتصادين الإقليمي والعالمي. وأكد أن بناء مثل هذا الاقتصاد ممكن فقط، عبر امتلاك رؤية تنموية واضحة الأهداف محددة الأولويات، وإنشاء إدارة عامة مهنية كفؤة تعمل بانفتاح وشفافية كاملين، ويخضع أداؤها للمساءلة والمحاسبة، وتعمل في إطار شراكة حقيقية وفاعلة مع القطاع الخاص، وعلاقة صحية ينظمها قانون حديث يخضع الجميع لأحكامه، ويكفل سيادته قضاء مستقل.



ووجه رئيس البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي، الذي يتولى إدارة صندوق الأقصى والاتفاضة كلمة للندوة عبر تقنية الاتصال (Video Conference). أكد فيها أن العلاقات الاقتصادية بين فلسطين ومحيطها العربي والإسلامي تقوم على مصالح متبادلة يجتمع فيها الولاء بالنماء. كما أكد على الأهمية الخاصة للمشروع البحثي الخاص بتعزيز القدرة الذاتية، وتميز دراساته بالواقعية والموضوعية، للإسهام في بلورة استراتيجية اقتصادية تنموية للمدى القصير والمتوسط والبعيد، تصل الإغاثة بالتنمية، وتواكب بذلك مشروع الاستقلال الوطني، وترسي المرتكزات الاقتصادية للدولة الفلسطينية



المستقلة القابلة للحياة. ودعا المشاركين إلى إثراء النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسات بالحوار المكثف للاتفاق على أهداف وأولويات واستراتيجيات وسياسات يسترشد بها الدعم العربي والإسلامي للاقتصاد الفلسطيني لتعزيز قدراته الذاتية وفك ارتباطه للاقتصاد الإسرائيلي.

كما وجه الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى كلمة للندوة ألقاها نيابة عنه د. إسماعيل الزبيري رئيس مجلس أمناء ماس، فأكد على مواصلة الدعم العربي والإسلامي لإغاثة الشعب الفلسطيني وتعزيز مقومات صموده، وإصلاح التشوهات الهيكلية في اقتصاده، وتوسيع قدراته الإنتاجية والتشغيلية وتقليص اعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي. ودعا إلى الإفادة من المزايا والامتيازات التي قررتها القمم العربية من أجل تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية العربية، وأكد الأهمية المحورية لذلك في توسيع قاعدة المصالح المتبادلة ودورها الحيوي المزودج في تعزيز الصمود الفلسطيني وحماية الأمن القومي العربي.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية، أيضاً، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تيري لارسون، فأكد على حق الشعب الفلسطيني في تحقيق الأمن والانتعاش الاقتصادي بعيداً عن الاحتلال. كما أكد أهمية إعادة الإعمار وإرساء الدعائم المادية والاقتصادية لبناء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وأكد، أيضاً، التزام المجموعة الدولية بالاستمرار في تقديم العون للشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتياجات الطارئة ووقف التدهور الاقتصادي والمعيشي، وللتأسيس للتنمية المستقبلية، وركز على أهمية التلازم بين الإغاثة والتنمية.

ورحبت مديرة المعهد د. غانية ملحيس بالمشاركين وأكدت الأهمية الخاصة لإطلاق حوار علمي وطني جاد ومسؤول حول قضايا التنمية، وأشارت للحاجة الفلسطينية الملحة لبلورة رؤية تنموية وطنية شمولية، قادرة على تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، بغية تقوية المناعة المجتمعية وتطوير الجاهزية الفلسطينية لتسريع إنهاء الاحتلال برفع كلفته وخفض أعباء مقاومته، والتأسيس لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة. وأكدت كذلك أهمية انتهاز استراتيجيات وسياسات اقتصادية واجتماعية متناسقة ومتسقة واضحة الأهداف محددة الأولويات، والسعي لتحقيقها عبر خطط عمل وبرامج تنفيذية مجدولة زمنياً تصل جهود الإغاثة بالتنمية، وتعمل على دعم الصمود وإصلاح التشوهات البنيوية الموروثة عن الاحتلال وتعزيز القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية، وتمكن فلسطين من استعادة روابطها الاقتصادية والتجارية بعمقها الاستراتيجي العربي والإسلامي، لفك الارتباط المعيشي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي ولتصحيح مسار عملية التسوية السياسية.

وقد حظي انعقاد الندوة باهتمام وطني كبير، عكسته كثافة المشاركة ونوعية المشاركين الفلسطينيين والأجانب، وشمولية تمثيلهم السياسي والاقتصادي الراسخ والأهلي، ومستوى الجرأة والمسؤولية التي اتسمت بها مداخلاتهم في تناول القضايا الحيوية التي تواصلت على مدى يومين كاملين.

وتركزت أوراق العمل والمداخلات والمناقشات على امتداد يومين كاملين حول خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول، يتصل بعرض تطور أداء مؤشرات القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، خلال مرحلتي الاحتلال (1967-1993) والحكم الذاتي الانتقالي (1994-2000).



المحور الثاني، يتصل بمفاهيم التنمية وأساسياتها، ويسعى للاستفادة من التجارب الدولية الناجحة لبلورة معايير موضوعية لقياس وتقييم الحالة الفلسطينية وللإشراف بها في بلورة رؤية تنموية فلسطينية شمولية واضحة الأهداف، مدركة لخصائص البيئة الدولية وما تحمله من فرص وما تنطوي عليه من مخاطر، وواعية لأبعاد التداخل والتلازم بين مهمتي التحرر الوطني وبناء مرتكزات الدولة للتأسيس للاستقلال.

المحور الثالث، ينطلق من الدور الحاسم لتطوير الذات ويركز على بناء وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني عبر توسيع وتطوير قاعدته الإنتاجية والتشغيلية كمتطلب أساسي لإنجاز مهمة الاستقلال الوطني. والتأكيد على ضرورة مواكبة برنامج التحرر الوطني ببرنامج تنموي اقتصادي اجتماعي متكامل، يعزز الصمود الفلسطيني، ويقوي المناعة المجتمعية، ويعمل على رفع كلفة الاحتلال وخفض أعباء مقاومته، لتسريع إنجاز الاستقلال الوطني.



المحور الرابع، يرتبط بتمكين فلسطين من استعادة روابطها بعمقها الاستراتيجي العربي والإسلامي وتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية معه، حيث ينطوي توسيع وتنمية وتطوير تلك العلاقات على أهمية استراتيجية حيوية لكل من المصالح الوطنية الفلسطينية والمصالح القومية العربية. وذلك من خلال القيام بمراجعة نقدية جادة ومسؤولة تضع حداً للنظرة الفلسطينية الخاطئة للعرب كبديل احتياطي عند تأزم العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، أو كمصدر للتمويل عندما تشح الموارد الفلسطينية المتاحة بفعل الحصار الإسرائيلي والضغط الدولي. كما يتطلب، أيضاً، وبالقدر ذاته، مراجعة عربية نقدية شاملة مدركة لأهمية تعزيز الصمود الفلسطيني في وجه التوسع الاستيطاني الصهيوني، وواعية لأهمية دعم هذا الصمود لحماية الأمن القومي العربي للدول فرادى وللأمة مجتمعة، عبر توسيع قاعدة المصالح الفلسطينية - العربية المشتركة وتعميق تشابكها، لفك الارتهان الاقتصادي والمعيشي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وللسياسات والممارسات الإسرائيلية.

المحور الخامس، ينطلق من ضرورة المراجعة النقدية الشاملة لصيغ وأنماط العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية، فعلى الرغم من إدراك المشاركين لواقع اتساع قاعدة هذه العلاقات وتشابكها وتشعبها، فقد اجمعوا على أن دوام الاختلال الهائل في عوائد وتداعيات تلك العلاقات على الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ينطوي على خطورة بالغة، ليس فقط على مشروع الاستقلال الوطني الفلسطيني، وإنما، أيضاً، على إمكانية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خصوصاً، والعربي - الإسرائيلي عموماً. فلقد أثبتت الوقائع التاريخية تعذر إمكانية الفصل بين السياسة والاقتصاد في العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، طوال المرحلة التي تسبق تسوية الصراع بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وفقاً لحدود الرابع من حزيران العام 1967 وضمن حق عودة اللاجئين. ولم يدع المشاركون لقطع تلك العلاقات أو إنهائها، وإنما أكدوا الحاجة لإعادة النظر



M A S معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

في القواعد المنظمة لها، ودعوا إلى عدم توسيعها وحظر تنميتها والعمل على تقليصها بغية فك الارتهان المعيشي والاقتصادي الفلسطيني لإسرائيل، ومنعها من مواصلة ابتزاز الشعب الفلسطيني والضغط عليه ظنا بإمكانية إجباره على مقايضة احتياجاته المعيشية بحقوقه الوطنية.



لتحميل أوراق عمل المؤتمر كاملة الرجاء [الضغط هنا](#)

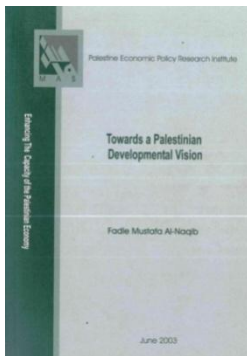
أوراق العمل

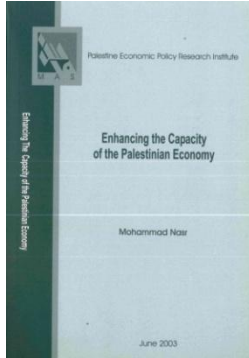
فيما يلي ملخصات أوراق العمل المحورية:

نحو رؤية تنمية فلسطينية

إعداد: د. فضل النقيب

ينطلق هذا المحور من دروس المرحلة الانتقالية والتجارب التنموية الدولية الناجحة، ويحاول في ضوءها الإسهام في بلورة رؤية تنمية فلسطينية قادرة على تعزيز الصمود الفلسطيني وتقوية المناعة المجتمعية والتأسيس للاستقلال وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة.



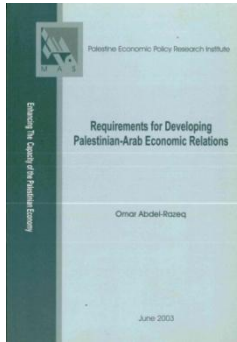


## تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني

إعداد د. محمد نصر

يهدف هذا المحور إلى استشراف فرص ومجالات وسبل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني لمواجهة السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية، واستشراف الخيارات والبدائل المتاحة واقتراح السياسات الملائمة لذلك، ويرتكز أساساً على نتائج الأوراق القطاعية التي أعدها المعهد، وبخاصة الدراسات المتعلقة (بالزراعة،

والصناعة، والإنشاءات والإسكان، والخدمات، والاستثمار والمالية العامة/الموازنة). ويحاول بداية التعرف على بنية الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال وتطوراته خلال المرحلة الانتقالية وتحديد انعكاسات العدوان الإسرائيلي والإجراءات العقابية التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، على الاقتصاد الفلسطيني، بغية تحديد السياسات الاقتصادية القادرة على دعم الصمود وتقليل كلفة مقاومة الاحتلال.



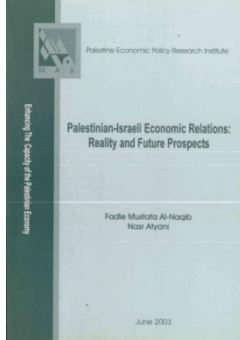
## تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري الفلسطيني مع الدول العربية

د. عمر عبد الرازق

يهدف هذا المحور إلى توفير إطار عملي لتطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية العربية، بما يوسع قاعدة المصالح المشتركة ويعززها للطرفين. ويحاول استشراف مجالات وسبل التعاون المشترك لتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من أجل دعم الصمود الفلسطيني، وفك الارتباط المعيشي والاقتصادي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وللمساعدة أيضاً في إصلاح التشوهات الهيكلية

الموروثة عن الاحتلال وإرساء دعائم النمو والتنمية المستدامة، باعتبار ذلك مصلحة وطنية فلسطينية لإنجاز الاستقلال وبناء مراكز الدولة الفلسطينية المستقلة، ومصلحة قومية عربية لوقف التوسع الاستعماري الإسرائيلي ولحماية الأمن الاستراتيجي العربي.

وترتكز هذه الدراسة على نتائج الدراسات البحثية التي أعدها المعهد، وبخاصة تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية-الدولية، وفلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وآفاق التبادل التجاري الفلسطيني مع كل من الأردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي.



## واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية

فضيل النقيب

نصر عطيان

يحاول هذا المحور بلورة فهم أفضل لطبيعة وخصائص العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، من حيث نشأتها وتطورها خلال مرحلتين الاحتلال (1967-1994) والحكم الذاتي الانتقالي (1994-2000)، وصولاً إلى المرحلة الراهنة منذ اندلاع

انتفاضة الأقصى في 2000/9/28، ويسعى إلى تحديد السمات الأساسية لتلك العلاقات، وإظهار حجم التشابكات وانعكاساتها وتداعياتها على مشروع الاستقلال الوطني. كما يسعى إلى تحديد أسس العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية المستقبلية.

### أوراق العمل القطاعية

- (1) واقع دور القطاع الصناعي التنمى الاقتصادية الفلسطينية-إعداد د. محمد نصر
- (2) سياسات التنمية الزراعية - إعداد د. محمود الجعفري- دارين لافي
- (3) دور قطاع الخدمات في تعزيز عملية التنمية- إعداد د. محمود الجعفري/ د. باسم مكحول/ نصر عطيان/ دارين لافي
- (4) دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية -إعداد د. باسم مكحول/ نصر عطيان
- (5) هيكل الموازنة العامة الفلسطينية- إعداد د. عمر عبد الرازق
- (6) الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة - إعداد د. باسم مكحول
- (7) آفاق التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية ودول مجلس التعاون الخليجي- إعداد د. محمود الجعفري/ناصر العارضة /دارين لافي.
- (8) فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى- إعداد د. معتصم سليمان
- (9) تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية - إعداد د. عمر عبد الرازق